

الهيئة المنظمة للاتصالات تشارك في أعمال الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات في تايلاند

الحسيان العلاقة بين تقاسم البنى التحتية والمجالات الأخرى، مثل شروط الترخيص، سياسة المنافسة وقوة السوق، العلاقات مع المالكين الآخرين للبنى التحتية، والنفذ العالمي».

وأوضح أن «تقاسم البنى التحتية يخفض تكاليف بناء الشبكات الجديدة، وهو يتم من خلال التعاون بين المشغلين المرخص لهم»، لافتاً إلى أن «تكلفة البنية التحتية والأشغال المدنية لشبكات جديدة تراوح بين ٦٠ و٧٠ في المئة من التكاليف الكلية، وبإستطاعة الشركات الجديدة التي تدخل السوق أن تستفيد من البنى التحتية المتوافرة لدى المشغلين المتواجدين في السوق قبلها».

بدورها، أوضحت عضو مجلس الإدارة ورئيسة وحدة الإعلام وشؤون المستهلك في الهيئة المنظمة للاتصالات محاسن عجم أن وفد الهيئة أجرى محادثات مع العديد من الوفود المشاركة، وتلقى دعوات لزيارة دول للاستفادة من خبراتها في تحرير الأسواق. وأشارت إلى أن اجتماعاً تنسيقياً مهماً تم بين المنظمين العرب، وتطرق إلى العديد من البرامج التي تهم الجميع، إضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات، والإعداد لاجتماعهم المرتقب في نيسان (أبريل) المقبل في مملكة البحرين.

كما كان للوفد اللبناني لقاء مع الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات حمدون توري والمدير العام لقطاع التنمية في الاتحاد سامي البشير المرشد.

والتقى وفد الهيئة ممثلين عن هيئات منظمة دولية، بغية التنسيق والتعاون، ومنها «لجنة الاتصالات الفدرالية» الأميركية (FCC)، «أوفكوم» (OfCom) السويسرية، «أرسيب» (ARCEP) الفرنسية، إضافة إلى الهيئة المنظمة في السويد.

شارك لبنان ممثلاً بـ«الهيئة المنظمة للاتصالات» في أعمال «الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات» التي عقدت بمدينة باتايا في تايلاند بين ١١ و١٣ آذار (مارس) الجاري، بحضور نحو ٦٠٠ مندوب، بينهم ممثلون لـ٩٠ وزارة وهيئة منظمة ممثلة بوزير أو رئيس هيئة أو عضو مجلس إدارة، وعدد كبير من الشركات المصنعة والمشغلة.

وقدم رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحادة ورقة لبنان التي انتهت ببيان الندوة الختامي الصادر عن «الاتحاد الدولي للاتصالات» (ITU) إلى تبني الأفكار الرئيسية التي وردت فيها. وتعد مشاركة لبنان الرسمية في هذه الندوة الأولى من نوعها، ممثلاً بالهيئة المنظمة للاتصالات، باعتبار الهيئة حديثة النشأة، إذ تم تشكيل مجلس إدارتها وبناء هيكلتها الإدارية وإطلاق عملها سنة ٢٠٠٧.

وفي بيان صادر، أمس، عن الهيئة المنظمة للاتصالات، أوضح شحادة أن «الندوة تركزت على ٦ عناوين تخدم مبدأ المشاركة بين المشغلين في مجال البنى التحتية والاستراتيجيات الآيلة إلى فتح إمكانية النفاذ والترويج لهذا النفاذ بأسعار معقولة». وتتمحور هذه العناوين حول: المشاركة الأساسية / الكامنة في البنى التحتية، النفاذ المفتوح إلى القدرة الدولية والبوابات الدولية، قوانين المشاركة في الأعمال، التقاسم الفعالة للبنى التحتية، مشاركة المستعمل النهائي، والتوفيق بين السياسة والتشريع.

وأكد شحادة أن «الهيئة سوف تتخذ تدابير وإجراءات لتسهيل تقاسم البنى التحتية، وتنويع تشجيع مقدمي الخدمات على إيجاد وسائل لهذا التقاسم، اعتماداً قدر الإمكان على حوافز السوق المتعلقة بترتيبات من هذا النوع، أخذاً في